

الانتخابات الإيرانية

انتهاء ماراثون المناظرات: النتيجة يوم الجمعة المقبل

انتهت المرشحات الستة

للانتخابات الرئاسية الإيرانية

أمس ثالث وآخر مناظرة

تلفزيونية جمعتهن، في

3 «جولات» أسهمت بحدّة

غير مسبوقه في تبادل

الآتهامات

ظهرات - حسن حيدر

ثلاث مناظرات تلفزيونية على مدى ثلاثة أسابيع امتدت كل واحدة منها إلى نحو أربع ساعات، وُزِعَ في خلالها الوقت بالتوازي بين المرشحات، واحتسبت كلماتهم بالدقائق والثواني. ترتيب المقاعد جرى بحسب القرعة، والأسئلة السرية التي وضعتها اللجان الناظرة سحبت أيضاً بالقرعة، فيما تحدّث المرشحات كل على حدة، ليجري منح الوقت للمنافسين للرد، على أن يدير المقدم التلفزيوني الوقت والمناظرة التي تخلّلتها استراحة واحدة، راجع فيها المرشحات مستشاريهم الموجودين في غرف قرب الاستوديو في هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيراني. مناظرة ثقافية، ثم اجتماعية سياسية، تبعتهما أخرى اقتصادية بامتياز. تسمر في خلالها ملايين الإيرانيين لمتابعة برامج مرشحيهم، الذين أدلى كل واحد منهم بدلوه ووعوده. حكومة الرئيس حسن روحاني كانت محط انتقاد واسع من قبل مرشحي التيار المحافظ، أي السيد إبراهيم رئيسي ومحمد باقر قاليباف ومصطفى ميرسليم، فيما تولى إسحاق جهانغيري الدفاع عن أداء هذه الحكومة التي يشغل فيها منصب النائب الأول للرئيس، وبدا

وفي المقابل، خرجت تظاهرات نددت بالجولاني في كفرنبل وعدد من المناطق، مطالبة الفصائل المسلحة بالتّوحد ضد «نظام الأسد وحلفائه». وبدأ لافتاً ما تناقلته عدة مصادر معارضة عن تحضير «هيئة تحرير الشام» لتعزيز حضورها في ريفي حلب شمالاً، ودرعا جنوباً، لتفويض جهود التهذنة التي تعزلها عن باقي الفصائل.

وفي الوقت الذي ينتظر فيه الوصول إلى صيغة لقنونة اتفاق «مناطق التهذنة» وإنهاء تفاصيله، أشار وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى أن مشاركة واشنطن في مراقبة تلك المناطق يجب أن «يكون مقبولاً بالدرجة الأولى من قبل دمشق»، معرباً عن ترحيب بلاده «بأي مساهمة أميركية في تطبيق المذكرة... وخاصة أن الرئيس دونالد ترامب تحدث منذ البداية عن أهمية إقامة مناطق أمنة». وأكد أن خبراء من روس وأترك وإيرانيين، سيجتمعون في وقت لاحق من الشهر الجاري «لبحث تفاصيل مناطق تخفيف التوتر بما في ذلك نقاط المراقبة والتفتيش»

وبالتوازي، بحث لافروف مع نظيره الأردني أيمن الصفدي، في اتصال هاتفى أمس، تطورات الملف السوري. وأوضح بيان لوزارة الخارجية الروسية أن «الدبلوماسيين ناقشا الجهود الرامية إلى تعزيز وقف إطلاق النار وتوسيعه، بعد المذكرة الموقعة بشأن مناطق تخفيف التوتر بدعم من الحكومة السورية، بما في ذلك منطقة بالقرب من الحدود مع الأردن».

ومن جهتها، قالت وزارة الخارجية الأردنية إن الصفدي لفت خلال الاتصال إلى «أهمية وقف إطلاق النار في الجنوب السوري»، مشدداً على أن «الأردن لا يريد منظمات إرهابية ولا ميليشيات مذهبية على حدوده الشمالية».

اليمن

«مجلس الجنوب» يُغضب هادي... و«أنصار الله» تعتبره تجلّ للاحتلال

لتصبح بديلاً في حال استهداف عمليات عسكرية ميناء الحديدة». وقال التحالف إن «الحديدة وميناءها ستظل مطلباً لا حياء عنه لاستعادة الشرعية في اليمن وبسط سيطرة الحكومة الشرعية على جميع أراضي الجمهورية اليمنية».

في غضون ذلك، انتقد رئيس «المجلس السياسي الأعلى»، صالح الصماد، تحركات مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، الجارية، مبيناً أنها «دائماً تأتي عندما يتصاعد السخط والنقد العالمي على العدوان في اليمن».

ونقلت وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» عن الصماد قوله، إن ولد الشيخ «عجز عن حل أي إشكال إنساني كإعادة طائرة الجرحى أو الحصار الجوي أو فتح مطار صنعاء»، لافتاً إلى أن «كل التفاهات التي قدمها وفد صنعاء في مراحل السلام السابقة من جنيف إلى الكويت لاقت تعنتاً من الطرف الآخر».

يأتي ذلك في وقت ناشد فيه الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، اتخاذ «موقف حازم» بشأن «العدوان على اليمن». وقال في رسالة بعثها إليه، إن «الشعب اليمني يتطلع بكل الأمل في موقف حازم ومسؤول لروسيا الاتحادية، من خلال الضغط على مجلس الأمن الدولي بإصدار قرار دولي مُلزم لكل دول العدوان، بإيقاف عدوانها على بلادنا وشعبنا، ورفع الحصار الجائر المفروض على اليمنيين». (الأخبار)

محمد عبد السلام، إن تشكيل مجلس انتقالي في الجنوب «تجلّ لأهداف الاحتلال الأمريكي الموكل أمر تنفيذة إلى الإمارات لإقامة مشاريع صغيرة، وهو ما يعد قفزاً على التاريخ والحضارة». وأضاف عبد السلام أمس، أن «الإمارات تعتقد أن الجنوب ساحة خصبة لبناء نفوذ وقوة استعمارية، مشدداً على أن «اليمن شعباً وتاريخاً طارداً لكل قوى الاستعمار في الجنوب وفي الشمال». كذلك، رأى أن ما يحدث في الجنوب «تهديد لوحدة أراضي الجمهورية اليمنية، ويندرج ضمن مخطط استعماري».

على صعيد آخر، يتواصل تفشي وباء الكوليرا في البلاد، إذ أعلنت «منظمة الصحة العالمية» أن الكوليرا أودى بحياة 51 شخصاً خلال أسبوعين، وأن هناك 2752 حالة «يشتبّه» في إصابها بالوباء. وحذرت المنظمة من أن 7,6 ملايين شخص مهددون بانتقال عدوى الكوليرا إليهم، في وقت تعالت فيه الأصوات المطالبة بتدخل دولي لوقف الموجة الثانية لتفشي الوباء، بخلاف عام.

أيضاً، حذرت المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة، أمس، من أن أي هجوم على ميناء الحديدة سيؤدي إلى نزوح أكثر من 400 ألف شخص. وقال مدير العمليات والطوارئ في المنظمة محمد عبدي كبير، إن 400 ألفاً على أقل تقدير سيهربون من منازلهم ويتوجهون شرقاً بمجرد تعرّض الحديدة لهجوم». جاء ذلك بعدما أعلن تحالف العدوان أول من أمس «تجهيز منشآت في عدن والمكلا في جنوب اليمن

أعلن الرئيس اليمني المستقيل عبد ربه منصور هادي، رفضه تشكيل محافظ عدن الذي أقاله، عيدروس الزبيدي «المجلس السياسي الجنوبي» أول من أمس (الخميس)، فيما يتزأه الزبيدي نفسه، وفيه عدد من وزراء ومحافظي حكومة هادي.

وأصدر هادي، إثر اجتماع استثنائي لمستشاريه في مقر إقامته في العاصمة السعودية بيانا أذاعه قناة «اليمن» التي تبث من الرياض، وجاء فيه: «يرفض الاجتماع رفضاً قاطعاً ما سمي المجلس الانتقالي الجنوبي، لكونه يتنافى مع المرجعيات الثلاث المتفق عليها محلياً ودولياً والمتمثلة في المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني وقرار مجلس الأمن الدولي 2216».

وأضاف البيان أن «مثل هذه الأعمال تستهدف مصلحة البلد ونسيجه الاجتماعي ومعركته الفاصلة مع الانقلابيين... وهذه الأعمال لا تخدم إلا الانقلابيين»، داعياً «كل من شارك في تشكيل هذا المجلس الانتقالي إلى مراجعة مواقفهم... والانخراط في إطار الشرعية».

في المقابل، رد «المجلس السياسي الجنوبي» على بيان الرياض، على لسان نائب رئيسه الذي كان هادي قد أقاله أيضاً، هاني بن بريك، بقوله: «لم نستشر أحداً... والقادم يتبع».

في المقابل، أيدت جهات عدة المجلس، ومنها محافظ حضرموت وشخصيات محسوبة على الرئيس الجنوبي السابق علي سالم البيض. أما حركة «أنصار الله»، فقال المتحدث الرسمي باسمها،



الملف الاقتصادي شكّل رأس الحربة لمنافسي روحاني (أف ب)

موضوع البطالة وترشيد الدعم الحكومي كانا محطّ جدال واسع

بعضهم شغل مناصب حكومية في عهد نجاد الأول، فجاء ردّ رئيسي بدعوة روحاني إلى مناظرة ثنائية تهدف إلى بحث الخلافات حول الإدارة الاقتصادية للبلاد.

الملف الاقتصادي الشائك، وعدم قدرة الحكومة على تحريك عجلة الاقتصاد، خصوصاً بعد الاتفاق النووي، كانا رأس الحربة لمنافسي روحاني الذين أطلقوا وعوداً بإيجاد خمسة ملايين فرصة

عمل، والسعي إلى تحريك عجلة الاقتصاد المتوسطة والصغيرة، وتسريع عجلة القطاع الزراعي، والاستفادة من موضوع الصادرات غير النفطية، وعدم الاعتماد على بيع النفط الخام، بل العمل على بيع مشتقاته بعد تكريرها في إيران، ما يرفع من مستوى القيمة المضافة والربحية على هذه المادة. العناوين المطروحة اقتصادياً تتقاطع عند جميع المرشحين، ولكن إدارة هذه الملفات وترتيب الأولويات يختلفان بنحو جوهري، وخصوصاً لدى الحديث عن النظام المصرفي، وضرورة إدخال تعديلات عليه، وتحصيل قروض مستحقة على مجموعات تجارية وصناعية وحتى أفراد، بمبالغ تصل إلى مليارات الدولارات. بالتالي، يتفق الجميع على هذا الموضوع ويختلفون على نوعية الأشخاص الذين حصلوا على قروض ضخمة، ولم يقوموا بسدادها، في ما يشبه الفساد المالي. من هنا، تركز جزء من الترشح الكلامي على أن غالبية القروض أعطيت في فترة الحكومة السابقة، فيما تحدّث منافسو روحاني عن أن العلاقات الشخصية لمقرّبين من حكومته، هي التي تؤخّر سداد هذه القروض.

لذا، تبقى علامات الاستفهام قائمة بشأن رجحان كفة المناظرات لأيّ من الطرفين، فكل جناح يخرج مرهواً بالانتصار الذي حققه وبالمرافعات التي قدمها أمام الملايين في ما يعتبره حقاً ودفاعاً عن حقوق النأخيين. ومع غياب التقديرات وضرورة تجنبها في المرحلة الحالية، تبقى صناديق الاقتراع هي الفيصل، فعندما سئل المرشحات الستة عن الشخص الذي كان له الحضور الأقوى أجابوا: «سأعرف الجواب يوم الجمعة المقبل».